

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن في ضوء مقاصد الشريعة

د. مصطفى دسوقي كسبه

المدير التنفيذي بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

—جامعة الأزهر—

مقدمة

يتسم الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد فطري فعال من حيث كفاءته وعدالته فمن حيث الكفاءة نجد أنه يراعي الفطرة والحافز، إذ يقر الملكية الخاصة، والميراث، والمنافسة، والحرية، والشورى، ويمنع الاحتكار والاستبداد، ويحرم الإسراف والتبذير، ويدفع الناس إلى استغلال الموارد، والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة، ويجعل التعاقد الرضائي ضمن حدود الشريعة الإسلامية، والعدالة هي الأساس الأول في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

ومن حيث العدالة نجد أن الإسلام قد أعطى العدالة بأبعادها المختلفة مكان الصدارة بين مقاصدها، وعززها بأحكام التكافل المعيشي، وتخفيف التفاوت بين الناس في الدخل والثروة. ففي مجال التكافل المعيشي، عد الإسلام من أول واجبات الجماعة. كفالتها لحد مناسب من مقومات المعيشة لكل فرد، يعجز بإمكاناته الذاتية عن

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

الوصول إلى ذلك الحد، ووضع الإسلام لضمان تحقيق هذا الواجب مجموعة من التنظيمات والأحكام الإلزامية:

كنظام الزكاة، وأحكام النفقات الواجبة بين الأقارب، فإن لم يكف ذلك صار بيت المال مسئولاً. وعلى جانب تلك التدابير الإلزامية حث الإسلام على كثير من التدابير التطوعية لسد حاجات المحتاجين، ووعد عليها بجزيل الثواب في الآخرة كالترغيب في الأوقاف، وكفالة الأيتام، والصدقات المطلقة.

ويتسع مفهوم العدالة الإسلامي ليشمل التفاوت في الدخول والثروات بين الناس ومن مقاصد الشريعة ألا يصبح المال بين الأغنياء فقط. وشملت الشريعة الإسلامية عدداً من أحكام هذا المقصد، منها اشتراك الناس في الانتفاع بأنواع من الثروات الطبيعية، والإنفاق من بيت المال بهدف تخفيض التفاوت، وأحكام الميراث التي توزع ثروة المتوفي بين عدد من أفراد أسرته وأقاربه.

دور الدولة في المنهج الإسلامي يتخذ أبعاداً كثيرة ويتسع للتدخل المباشر لتصحيح كل ما يخل بتحقيق المقاصد العليا للشريعة فتتصيب الإمام وإقامة الحاكم في الأصل لإقامة وتحقيق المقاصد الشرعية، يقول الإمام الماوردي: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها واجب بالشرع والعقل. ونظام الحكم فيها يقوم على أساس الحرية والعدل والشورى».



د. مصطفى دسوقي كسبه

وتصرفات الحاكم منوطة بالمصلحة التي تقتضي تحقيق مقاصد الشريعة ومقاصد الشريعة كما يقررها علماء أصول الفقه هي المحافظة على الضرورات الخمس، التي هي: "الدين"، "النفس"، "العقل"، "العرض"، "المال"، مرتبة بهذا الترتيب التنازلي حسب أهميتها في نظر الشارع، فإذا ما تعارض الأدنى منها مع الأعلى رجح الأعلى.

ومن هذا الترتيب الذي حدده الشارع لأولويات هذه المقاصد يتضح لنا أن المال يأتي في أدنى درجات سلم التفضيل ولهذا يجب أن يوجه لخدمة الدين أولاً، مما يستدعي أن يكون النشاط الإنتاجي موجهاً لخدمة الدين. كما أن الشريعة قد وضعت قواعد لبيان درجة الأهمية بالنسبة لكل مقصد من هذه المقاصد، فهناك: "الضروري"، "الحاجي"، "التحسيني".

مقاصد النظام الاقتصادي الإسلامي:

يتفق كثير من الاقتصاديين الذين درسوا النظام الاقتصادي في الإسلام على أن المقاصد الكبرى للنظام الاقتصادي هي:

1. كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي).

2- تحقيق القوة والعزة الاقتصادية (التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة).

3- تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي

والاقتصادي).



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

ولأهمية كل من المقصد الأول والثالث سنعطى فكرة مبسطة على النحو التالي:

مقصد كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي):

إن كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع ليس هو حد الكفاف وإنما هو حد الكفاية على أصح الأقوال. وحد الكفاية هذا حق مشروع لجميع الأفراد حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض والعجز وكبر السن وعدم وجود فرص للعمل، وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدولة لتحقيق الحد الذي يكفل لهم مستوى لائقاً للمعيشة. يقول الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية): «فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى».

كما يقرر الإمام الماوردي حد الكفاية ويجعله القاعدة فيقول «تقدير العطاء معتبر بالكفاية». ويقول الإمام السرخسي في كتابه (المبسوط): «وعلى الإمام أن يتقى الله في صرف الأموال إلى المصارف فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات حتى يغنيه وعياله، وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون له من بيت المال». ويقول الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات: «الكفاية تختلف باختلاف الساعات والأحوال».

من هذا يتضح لنا أن حد الكفاية حد نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع الذي ما تفتأ فيه حركة التحول والتبدل من تغيير حاجيات الأمس إلى ضروريات اليوم وتحسينات الأمس إلى حاجيات اليوم، وهكذا في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برفي المجتمع وتقدمه.



مقصد تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي والاقتصادي):

إن التوازن الاجتماعي والاقتصادي كمقصد من مقاصد النظام الاقتصادي في الإسلام تتفرع عنه مقاصد فرعية وهي:

- . التوازن بين الملكية الخاصة (القطاع الخاص) والملكية العامة (القطاع العام).
- . التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.
- . التوازن بين قوة رأس المال وقوة العمل.
- . التوازن بين قوة الحاكم وقوة المحكومين.
- . التوازن بين الحاضر والمستقبل.
- . التوازن بين تحقيق العدل وتحقيق الحرية.

ليس من الصعب تحقيق نوع من التنمية، ولكن من الصعوبة تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تحقق الحرية والعدل، وتوفير التوازن العادل بين طبقات المجتمع.

لعل فقه سيدنا عمر رضي الله عنه، ونظريته الثاقبة التي تخطت حواجز الزمان والمكان لترى صالح الأمة في أجيالها المقبلة هي النبراس الذي يضيئ لنا الطريق. ويستشير فيقول له سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه: "إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم".

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

وبمضي سيدنا عمر رضي الله عنه ويتخذ أمراً يسع الدنيا بكاملها ويضرب الخراج على أرض السواد ليكون ملكاً عاماً لصالح الأمة في حاضرها ومستقبلها، ليكون اجتهاداً ينير الطريق للبشرية في أحلك أيام ظلمها وظلامها.

ولقد ترتب على العولة الاقتصادية انتشار البطالة، والفقر، والحروب الاقتصادية والجرائم الاقتصادية.

الحروب الاقتصادية:

تعد ظاهرة الحروب الاقتصادية ظاهرة قديمة نسبياً إلا أنها شهدت تطوراً متسارعاً خلال السنوات الماضية سواء فيما يتعلق بكثافة واتساع نطاق الحروب وتعدد أشكالها ومستويات أو تطور أدواتها وسياساتها، خاصة في ضوء التقدم المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ومن أهم الأمثلة لظاهرة الحروب الاقتصادية المعاصرة، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول الآسيوية، ومن أهم أساليب الحروب الاقتصادية المعاصرة ما يلي:

إقرار الحواجز الجمركية، والعقوبات الاقتصادية التي تشمل: الحظر، والحصار البحري، والمقاطعة الاقتصادية، ثم القرصنة البحرية، وحرب الجواسيس الاقتصادية، والاحتكار.

وتصنف الحروب الاقتصادية إلى حروب دفاعية وهجومية⁽²⁾، الحروب الاقتصادية الدفاعية مثل: الاندماج بين الشركات والبنوك، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية.



د. مصطفى دسوقي كسبه

الحروب الاقتصادية الهجومية مثل: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الآسيوية سنة 1997م، وحروب الماس في أفريقيا، وحروب البترول في العراق، وفي السودان (دارفور)، وحروب المخدرات، والعملات المزيفة، وغسيل الأموال والإغراق.

وظاهرة الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين استفادت من التقدم المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تطور أدوات ووسائل تلك الحروب، خاصة تصاعد أهمية التجسس على الشركات والمؤسسات الصناعية والحاسبات الآلية، وتوظيف الحاسبات وفيروسات الكمبيوتر في تلك الحروب. فضلاً عن تصاعد الأهمية النسبية لدور الشركات متعددة الجنسيات في التلاعب في البورصات وأسواق المال.

الجريمة الاقتصادية:

الجريمة الاقتصادية هي فعل أو امتناع ضار له مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والائتماني للدولة وبأهداف سياستها الاقتصادية يحظره القانون ويفرض له عقاباً ويأتيه إنسان أهل لتحمل المسؤولية الجنائية.

ومن أهم أنواع الجرائم الاقتصادية: الرشوة والاختلاسات والتهريب وتجارة المخدرات والتزوير والاحتيال والسوق السوداء والسطو على المصارف والمحلات التجارية والسرقات والتهرب من الضرائب والغش والتدليس والمماطلة في سداد الديون والشيكات المرتدة والنصب والاحتيال وتلويث البيئة والإخلال بتوازنها والرقيق الأبيض وتجارة الأطفال وأخيراً سرقة الممتلكات الفكرية التي لها آثار اقتصادية ضارة وتؤثر على أمن المجتمع.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

مفهوم الأمن في القرآن الكريم والسنة المشرفة:

لعل من أهم معاني الأمن في القرآن والسنة:

عدم الخوف:

هذا المعنى أكثر المعاني وروداً في القرآن والسنة لقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾⁽¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾⁽²⁾.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽³⁾.

وتؤكد السنة النبوية الشريفة معنى عدم الخوف كمرادف للأمن، ففي الحديث:

«المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمؤمن من أمان الناس على دمائهم

وأموالهم» (مسند الإمام أحمد).

والأمن يطرّد مع الإيمان وجوداً وعدماً وزيادة ونقصاً، ولذلك يقول القرآن الكريم:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾⁽⁴⁾، فالإيمان

بالله تعالى هو الذي يحقق الأمن الداخلي، والأمن الداخلي ينعكس على أمن الشخص

الخارجي، وبالتالي أمن المجتمع.

والأمن في الإسلام ركن يشكل المحور الأساسي في مقاصد الشرع، فإن مقاصد

الشرع التي هي حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال تتغيا كلها توفير الأمن والأمان



د. مصطفى دسوقي كسبه

للمكلف حتى يستطيع أن يقوم بما كلفه الله تعالى به من عبادة وعمارة وتزكية على الوجه الذي يحقق مراد الله تعالى من خلقه⁽⁵⁾.

المبحث الأول: الإطار الفكري للعولمة الاقتصادية والانتقادات الموجهة لهذا الفكر:

لقد قام عدد كبير من المفكرين الغربيين بالتنظير للعولمة وظهرت لهم مؤلفات عديدة في هذا المجال، وفي نفس الوقت ظهرت انتقادات لها. وفي هذا المبحث سنتناول ما يلي:

أولاً: رؤى منظري العولمة الاقتصادية.

ثانياً: رؤية إسلامية للعولمة

ثالثاً: رؤية غربية للسوق الرأسمالية العالمية.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: رؤى منظري العولمة الاقتصادية:

هناك العديد من منظري ومروجي العولمة ولعل من أهمهم: كينيدي أوماي، وصامويل هنتنجتون، وفوكوياما، وبنيامين بابر، وروبرت كابلان، وفيما يلي الفكرة المحورية لكتبهم⁽⁶⁾:

ف"كينيدي أوماي" في كتابه⁽⁷⁾ "نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصادات الإقليمية" يرى أن السلطة المخولة إلى الدولة القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

أما صامويل هنتنجتون في كتابه⁽⁸⁾ "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" فيرى أن الحضارة تحل الآن محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية. في حين يعتقد كل من فرانسيس فوكوياما في كتابه⁽⁹⁾ "نهاية التاريخ" و"بنيامين بابر" في كتابه "الجهاد ضد السوق الكونية" أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة، مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له.

وينحو "روبرت كابلان" في كتابه⁽¹⁰⁾ "نهاية الأرض: رحلة إلى بدايات القرن الحادي والعشرين" منحى هو الأكثر كارثية بقوله إن التغيرات الديموجرافية "السكانية" والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضى الشاملة.

أولاً: المنطق الاقتصادي للعولمة:

–الحتمية الاقتصادية للعولمة:

منظرو العولمة يشاركون ماركس الاعتقاد بأن التغيرات في العلاقات السياسية أو الاجتماعية هي دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج. وتأتي المفارقة من أن القبول الأكثر حماساً لمنطق ماركس قد جاء من هؤلاء المنتمين لموقع اليمين في ساحة الفكر السياسي الأمريكي، ويعد فوكوياما الأكثر وضوحاً في الإقرار بالدين الفكري لماركس وذلك عندما يذكر أن تفسيره إنما هو: "نوع من التفسير الماركسي للتاريخ يؤدي إلى استنتاج لا ماركسي بالمرّة".



د. مصطفى دسوقي كسبه

ويرى "كينيسي أوماي"، أن انتشار السوق والإيقاع السريع للتغيير التكنولوجي يضعفان العقد الاجتماعي بين الأفراد والأمم. وتؤدي عولمة رأس المال إلى "مجانسة الثقافات"، ومن ثم إزالة الفوارق بين القوميات أو الحضارات.

ويختلف كتاب "الجهاد ضد السوق الكونية" لبنيامين بابر عن الكتب الأخرى من ناحيتين: الأولى، أنه يعلق أهمية كبرى على الشركات متعددة القوميات، وبخاصة مجموعة الشركات العاملة في حقل الإعلام، والتي تسيطر على وسائل الإنتاج الثقافي والفكري. الثانية، أن الآثار التفكيكية للسوق الكونية سوف ينجم عنها رد فعل معاكس عنيف داخل كل ثقافة. ويشير استخدامه لمصطلح "الجهاد" في عنوان الكتاب إلى هذا الرفض للتحديث والمواطنة العالمية، وأنه يرى أن السوق الكونية سوف تنتصر في النهاية.

أما صامويل هنتنجتون في كتابه "صراع الحضارات" فيسلم بأن انتشار السوق الحرة قد نشأ عن مجموعة متجانسة من القيم للنخبة الكونية. وهو يسمى هذه الظاهرة بـ "ثقافة دافوس" نسبة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد في سويسرا كل عام. وأنهم يشتركون بوجه عام في الإيمان بالفردية، واقتصاديات السوق، وبالديمقراطية السياسية، والتي هي اعتقادات شائعة أيضاً بين الناس في الحضارة الغربية. ويسيطر أصحاب منتدى دافوس عملياً على كل المؤسسات الدولية والعديد من حكومات العالم، والقسم الأكبر من إمكانات العالم الاقتصادية والعسكرية وعملية "المجانسة الثقافية" تقتصر على مستوى النخبة وتحقق انتشار المواطنة العالمية بالتحديث

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

كالديمقراطية والحرية الفردية، وتولد رد فعل معاكس، يعتقد هنتجنتون إنه تعزز الهويات الحضارية مقابل الهويات القومية.

كل هؤلاء المؤلفين شأهم في ذلك شأن ماركس دعاة "حتمية اقتصادية" وهم يتفقون جميعاً على أن الانتشار العالمي للرأسمالية يؤدي إلى تآكل وضمور قوة واستقلالية الدولة القومية إما عبر الاستيعاب في ثقافة عالمية متجانسة التكوين أو من خلال الرفض العنيف لها. فيما عدا تعديل واحد مهم، يتمثل في إحلال الصراع ما بين الثقافات محل الصراع ما بين الطبقات. لذا فإن هنتجنتون يرى أن الصراع الرئيسي سيكون بين الغرب ونوع من التحالف الكبير بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية بقوتها الصناعية والعسكرية، والحضارة الإسلامية باحتياطياتها البترولية وقرىها الجغرافية من الغرب. وفي نفس الوقت يطالب بتغيير في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، لأن الحضارة الغربية تواجه مخاطر داخلية ناجمة عن الهجرة والتعددية الثقافية والعرقية.

وهذه الفكرة تحولت إلى استراتيجية تنفذ على أرض الواقع. ففي سبتمبر عام 2002م أصدرت الإدارة الأمريكية "نظرية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية USDUSA، وجوهرها يدور حول مفهوم الحرب الوقائية الاستباقية، أي ضرب التهديد المرتقب بدلاً من مواجهته والحرب الأمريكية على أفغانستان، ثم إعلان محور الشر" الذي يشمل العراق وإيران والتهديد بضرب كوريا الشمالية. بينما ارتفع إيقاع التحالف السياسي



د. مصطفى دسوقي كسبه

والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل للسيطرة على العالم باسم الكفاح ضد الإرهاب. وتحلي ذلك في غزو واحتلال العراق. وبدأت التهديدات لسوريا وإيران وباكستان. كما أن السيطرة على دائرتي الطاقة (البترو والغاز) بتروال الشرق الأوسط من ناحية ثم دائرة بتروال حوض قزوين . آسيا الوسطى، أداة رئيسية لإجهاض فرص التنمية في الصين، وبالتالي تدمير قدرة الصين على الارتفاع إلى مقام القطب العالمي الجديد في قلب عالم جديد متعدد الأقطاب والمراكز في عالم المستقبل.

ثانياً: الرؤية الإسلامية للعولمة:

العولمة حالة وليست مفهوم: لفظ العولمة يدل على حالة بأكثر مما يدل على مفهوم، وحالة العولمة ناتجة من تطور المواصلات والاتصالات، كما أن حالة العولمة أدت إلى بعض الظواهر، ومنها: أولاً: ظاهرة الحوار: ومعناها أن البشرية تتجاوز برابطة أخرى غير رابطة العقيدة أو العنصر أو القومية أو حتى اللغة أو المصالح المشتركة بل برابطة الحوار، وليكن المشترك بين الناس هو الإنسانية. ثانياً: ظاهرة الزوال: وهو شعور الإنسان بعدم وجود ثابت وأن كل شيء قابل للتغير والزوال، وأن التطور السريع للصناعة وظواهر الموضوعة المتغيرة كل سنة بل كل فصل من فصول السنة الأخرى يؤدي إلى ذلك التحرر. ثالثاً: ظاهرة العزلة الفكرية والحرية السلوكية. أدى إلى تحويل العولمة من حالة إلى مفهوم إلى انتشار مدارس فكرية تدعو في صورتها المتطرفة إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيوداً على الفكر والعمل معاً وبذلك يصل بالإنسان إلى النسبية المطلقة التي تساوي العيشية

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

والفوضوية في الفلسفات المعاصرة. والاستجابة إلى هذه القضية باعتبار العولمة مفهوم وما يترتب عليه يعد ضياعاً لتراث الإنسانية وتدميراً لكل الأديان⁽¹¹⁾.

العولمة حالة وليست مفهوماً، وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، وهذا يوجب تعلم السباحة وعدم محاولة منع الفيضان. وتعلم السباحة يتمثل في الإدراك الواعي لعقيدة التوحيد ونظرية التكليف عند المسلمين فالرب رب، والعبد عبد، والله يأمر والعبد يطيع، ويؤمن بالرسول والرسالة، ويؤمن بيوم آخر يتحكم في سلوك الإنسان، وأن الإيمان بالله حقيقة واقعية وضرورة اجتماعية وإنسانية وصحية وحياتية. وأن المطلق موجود والثابت حقيقة والنسبي والمتغير واقع وأن المقدس لا ينبغي المساس به، وأن الدعوة إلى الله واجبة وإرشاد الخلق لدين الحق أمر لا بد منه. إن هذه المسلمات عند المسلمين هي طوق النجاة وقواعد السباحة في فيضان حالة العولمة. وإلا فالهلاك⁽¹²⁾.

ثالثاً: الرؤية الغربية للسوق الرأسمالية العالمية:

إن السوق الحرة العالمية ليست قانوناً جديداً للتطور التاريخي، وإنما هي مشروع سياسي. وهذا المشروع له عيوب كبيرة أحدثت بالفعل معاناة هائلة كثيرة من البشر. ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمي وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلو سكسونية هو الهدف المعلن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية. وعلى غرار الأسواق في الماضي فإن هذه الأسواق الحرة لا تمضي في طريقها في



د. مصطفى دسوقي كسبه

مواجهة سلسلة ومطرودة، وإنما تتقدم من خلال دورات من الازدهار والنكوص، وهوس المضاربة، والأزمات المالية والرأسمالية العالمية، على غرار الرأسمالية في الماضي، تحقق إنتاجيتها المتزايد اليوم عن طريق تدمير الصناعات التقليدية، والمهن وطرق الحياة القديمة، ويتم ذلك على نطاق العالم بأسره⁽¹³⁾.

وقد فهم جوزيف شومبيتر الرأسمالية أفضل مما فهمها أي اقتصادي آخر في القرن العشرين. وكان يرى أنها لا تسعى إلى الحفاظ على تماسك المجتمع، وإنما إذا تركت وشأنها يمكن أن تدمر الحضارة الليبرالية. وذلك هو ما دفعه إلى قبول القول بأن الرأسمالية لا بد أن تستأنس، وبأن هناك حاجة إلى التدخل الحكومي للتوفيق بين ديناميكية الرأسمالية والاستقرار الاجتماعي، ويصدق القول نفسه على الأسواق العالمية اليوم⁽¹⁴⁾.

إن المؤمنين الحاليين بمبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي لم يلاحظوا أن وجود سوق حرة عالمية يؤدي إلى تدمير أسس المجتمعات، وتفرض عدم استقرار واسع النطاق على البلدان النامية، وتزيد من صعوبة قيام تعايش سلمي بين الحضارات المختلفة. لقد أصبح مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي تهديداً للسلم بين الدول. فالنظام الاقتصادي الدولي لا يحوي أي مؤسسات فعالة لصيانة ثروة البيئة الطبيعية. وأخطار ذلك تتمثل في أن الدول ذات السيادة سيزج بها في صراع من أجل السيطرة على ما يوجد في الكرة الأرضية من الموارد الطبيعية المتناقصة. وفي القرن الحادي

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

والعشرين، ستحل حروب مالتسية مبعثها الندرة محل التنافسات الأيدلوجية بين الدول. والأزمة الآسيوية علامة على أن الأسواق الحرة العالمية قد أصبحت خارج نطاق السيطرة، فالفقاعة المتفجرة ذات الأبعاد التاريخية في الولايات المتحدة، والانكماش الراسخ في اليابان والذي أخذ يظهر في الصين، والكساد في إندونيسيا وكثير من البلدان الآسيوية الأصغر حجماً، والأزمة المالية والاقتصادية في روسيا، وهذه كلها تطورات تكشف عن الاضطراب في الاقتصاد العالمي⁽¹⁵⁾. ويؤيد ذلك ما يلي:

أولاً: إن السوق الحرة ليست . كما تفترض الفلسفة الاقتصادية اليوم . حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسي في مبادلات السوق. ذلك أن السوق الحرة في أي منظور تاريخي طويل المدى، انحراف قصر الأجل نادراً ما يتحقق. والقاعدة المألوفة هي الأسواق المنظمة، والتي تنشأ تلقائياً في حياة كل مجتمع. أما السوق الحرة فهي كيان تقيمه سلطة الدولة وهي من خلق الحكومات القومية ولا تستطيع أن توجد بدونها⁽¹⁶⁾.

ثانياً: إن الاشتراكية كنظام اقتصادي قد انهارت بغير رجعة. فمن الناحيتين الإنسانية والاقتصادية كانت تركة التخطيط المركزي الاشتراكي تركة مدمرة، إن الاتحاد السوفيتي لم يكن نظاماً حقق تقدماً سريعاً بتكلفة بشرية مرتفعة بدرجة يؤسف لها بل كان دولة شمولية قتلت الملايين أو دمرت حياتهم، وخربت الطبيعة. وفيما عدا القطاع العسكري الهائل وبعض مجالات الصحة العامة، لم يحقق الاتحاد السوفيتي غير القليل



د. مصطفى دسوقي كسبه

من المنجزات الاقتصادية أو الاجتماعية الحقيقية. وفي الصين في عهد ماوتسي تونج، ربما كانت الخسائر في الأرواح الناتجة عن المجاعات التي تسببت فيها الأهوال والبيئة المدمرة أكبر مما حدث في الاتحاد السوفيتي⁽¹⁷⁾.

ثالثاً: الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة اعتبرت أن انهيارات الشيوعية كان انتصاراً للغرب كما يرى فوكوياما، برغم أن الاشتراكية الماركسية كانت أيديولوجية غربية خالصة. وبنظرة تاريخية طويلة المدى، فإن انفراط عقد الاشتراكية الماركسية في روسيا والصين يمثل هزيمة لجميع نماذج التحديث الغربية. وكان فشل التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي. وتفكيكه في الصين علامة على نهاية تجربة التحديث الذي يفرضه عنوة، والذي كان نموذجاً للحدث هو المصنع الرأسمالي في القرن التاسع عشر⁽¹⁸⁾.

رابعاً: إن هناك أشياء كثيرة مشتركة بين الماركسية اللينينية والمنطق الاقتصادي للسوق الحرة على الرغم من أنهما يؤيدان نظامين اقتصاديين مختلفين. فكلاهما لا يبدي تعاطفاً يذكر مع ما يترتب على التقدم الاقتصادي من خسائر بشرية. وكلاهما شكل من أشكال مشروع التنوير الرامي إلى الاستعاضة عن التنوع التاريخي للثقافات البشرية بحضارة عالمية واحدة. والسوق الحرة العالمية هي ذلك المشروع التنويري في أحدث صورة، وربما آخرها⁽¹⁹⁾.

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

خامساً: إن مناقشات كثيرة من تلك الحادثة اليوم تخلط بين العولمة، وهي عملية تاريخية كانت جارية منذ عدة قرون. والمشروع السياسي العابر الذي يرمي إلى إقامة سوق حرة على النطاق العالمي. وإذ فهمت العولمة على وجهها الصحيح فإنها تشير إلى الترابط المتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية في أجزاء متباعدة من العالم والمحرك الرئيسي لهذه العملية اليوم هو الانتشار السريع للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات التي تلغي المسافات. ويتصور المفكرون التقليديون أن العولمة تتجه إلى خلق حضارة عالمية عن طريق انتشار الممارسات والقيم الغربية، ولا سيما الأنجلو سكسونية، على نطاق العالم. والحقيقة أنه على المدى الطويل تعمل على انتشار التكنولوجيات الجديدة في كل أنحاء العالم على تآكل القوة الغربية والقيم الغربية. وما انتشار تكنولوجيات الأسلحة النووية بحيث أصبحت في متناول نظم مناهضة للغرب إلا عرضاً من أعراض اتجاه أوسع نطاقاً.

وفكرة التنوير المتعلقة بحضارة عالمية لم تبلغ من القوة في أي مكان ما بلغته في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن ما تدعيه الولايات المتحدة من أنها نموذج للعالم بأسره ليس مقبولاً لدى أي بلد آخر. فتكاليف النجاح الاقتصادي الأمريكي تشتمل مستويات متعددة من الانقسام الاجتماعي: الجريمة، والإيداع في السجون، والنزاعات العرقية والعنصرية، واختيار الأسر والمجتمعات المحلية وهي تكاليف لن تحملها أي ثقافة أوروبية وآسيوية⁽²⁰⁾.



د. مصطفى دسوقي كسبه

سادساً: السوق الحرة العالمية إنما هي مشروع أمريكي، وقد عاد هذا المشروع بالفائدة على الشركات الأمريكية في بعض المجالات، وذلك مع وصول الأسواق الحرة إلى اقتصاديات كانت محمية حتى الآن. ولكن هذا لا يعني أن مذهب "دعه يعمل" على النطاق العالمي هو مجرد إضفاء عقلانية على مصالح الشركات الأمريكية.

إن السوق الحرة العالمية ليس فيها فائز في المدى الطويل، والحقيقة أنه في حالة حدوث اضطراب كبير في الأسواق العالمية لن يكون الاقتصاد الأمريكي أقل عرضة لآثاره من الاقتصاديات الأخرى. ومذهب "دعه يعمل" على النطاق العالمي ليس مؤامرة حاكمتها الشركات الأمريكية وإنما هو مأساة واحدة من المآسي العديدة التي وقعت في القرن العشرين ارتطمت فيها أيديولوجية باحتياجات بشرية دائمة أخفقت في فهمها. ومن بين الاحتياجات البشرية التي تتغافل عنها الأسواق الحرة الاحتياجات إلى الأمن وإلى الهوية الاجتماعية⁽²¹⁾.

سابعاً: مسألة ماذا يمكن عمله؟ فالولايات المتحدة الأمريكية لا تملك القوة المهيمنة اللازمة لجعل السوق الحرة العالمية حقيقة واقعة ولو لفترة قصيرة. ولكن لديها على وجه اليقين القدرة على الاعتراض على إصلاح الاقتصاد العالمي. ومادامت الولايات المتحدة لا تزال مشدودة بإحكام إلى «توافق واشنطن» بشأن مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي، فلا يمكن أن يكون هناك إصلاح للأسواق العالمية. وما لم يطبق الإصلاح فإن الاقتصاد العالمي سيتفتت عندما يصبح من المتعذر احتمال ما

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

يصيبه من خلل. نتيجة للحروب التجارية سيصبح التعاون الدولي أكثر صعوبة، وسيتمزق الاقتصاد العالمي إلى كتلتان تنخر في داخل كل منها صراعات من أجل الهيمنة الإقليمية⁽²²⁾.

إن "اللعبة الكبرى" التي كانت دول العالم تتصارع فيها طيلة قرن من الزمان من أجل السيطرة على النفط في آسيا الوسطى. ربما تتكرر في القرن الحادي والعشرين. وعندما تكون الدول أطراف تتنافس من أجل السيطرة على الموارد الشحيحة فإن تجنب النزاعات العسكرية سيكون أكثر صعوبة⁽²³⁾.

وما لم تتم إعادة إصلاح جذري للاقتصاد العالمي، فإنه سيكون مهدداً بالتمزق عندما تتكرر بصورة مأساوية الحروب التجارية، والتخفيضات التنافسية للعملة، والانهيارات الاقتصادية والانتفاضات السياسية التي شهدتها ثلاثينيات القرن العشرين والمعروفة بالكساد العظيم⁽²⁴⁾.

المبحث الثاني: آثار العولمة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

كان للعولمة الاقتصادية نتائج كارثية على مستوى العالم تمثل في: حروب تجارية، وانحيار عملات كثير من الدول، وانحيار الأسواق المالية وما ترتب عليه من ازدياد البطالة على مستوى العالم، وازدياد عدد الفقراء، مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في كثير من الدول، فضلاً عن انتشار الجرائم الاقتصادية.



د. مصطفى دسوقي كسبه

وفي هذا المبحث سنتناول هذه الآثار لمجموعة من الرؤى ظهرت في كتب وبحوث علمية لاقتصاديين عالميين.

الرؤية الأولى: رؤية «أمى تشوا» في كتابها «عالم تشتعل فيه النار».

الرؤية الثانية: رؤية «جوزيف ستجلتيز» في كتابه «ضحايا العولمة».

الرؤية الثالثة: رؤية «بول بيروخ» في بحثه «المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي».

الرؤية الرابعة: رؤية «جون كينيت جالبريت» في كتابه «تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة من الحاضر».

الرؤية الخامسة: رؤى متنوعة لـ «سياسيين واقتصاديين من أجل الإصلاح الاقتصادي».

الرؤية السادسة: رؤية «حازم الببلاوى» في كتابه «دور الدولة في الاقتصاد».

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

الرؤية الأولى: رؤية «أمى تشوا» في كتابها «عالم تشتعل فيه النار»⁽²⁵⁾:

"إن العولمة الاقتصادية" أو اقتصاد السوق الحرة، قد أظهرت تناقضات بين الرأسمالية الجديدة، والرأسماليين الجدد من ناحية، والديمقراطية القائمة على الانتخابات الأكثرية من جهة ثانية، وأمثلة ذلك:

- السيطرة الاقتصادية للأقليات الصينية في جنوب شرق آسيا.
- سيطرة البيض ذوي الأصول الأوروبية على ثروات أمريكا اللاتينية.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

- السيطرة اليهودية على السوق في روسيا في حقبة ما بعد الشيوعية.

- السيطرة المالية لأقلية الإيبو في الكاميرون.

حللت المؤلفة الظواهر التي رصدتها، ففي البلدان الرأسمالية القديمة، هناك ارتباط غير ظاهر دائماً بين الرأسمالية الكبيرة، والأسر والأقليات ذات الخلفيات المعينة. وقد أدى ذلك إلى أحقاد ومشكلات استغللتها الأنظمة السياسية الديكتاتورية - أحياناً - من قبل مثل ما حدث لليهود بألمانيا، والذين زعم هتلر أنهم كانوا يسيطرون على مقدرات ألمانيا الاقتصادية، ويسودون في صنع السياسات بالمعنى العميق.

ولم يكن ذلك مقصوداً - في حقبة ما قبل الحرب الباردة - على الولايات المتحدة وكندا والدول الأوروبية، بل ظهرت أيضاً في بلدان أسيوية مثل تايلاند، وأخرى في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، والأرجنتين وفنزويلا.

إلا أن الأمر تفاقم في الثمانينات والتسعينات عندما تصاعدت موجة نشر "ديمقراطية الانتخاب"، حيث كانت الانتخابات تجيء بأكثريات سياسية وقادة من ضمن الغالبية السائدة في المجتمع، وهؤلاء يجدون أنفسهم في تناقض "الأقلية المسيطرة" على الاقتصاد، فينتشر التوتر، وتتصاعد الكراهية، التي تؤدي إلى اضطرابات واضطهادات وظواهر غير معهودة.

ففي يوغوسلافيا - السابقة - ظهر ميلوسفيتش وتزعم تياراً قومياً متطرفاً اضطهد الكروات الذين اعتبرهم مستغلين للأكثرية.



د. مصطفى دسوقي كسبه

وفي روسيا - ما بعد الشيوعية - عمد الرئيس بوتين لضرب رؤوس الأقلية اليهودية، باعتبار أنهم سيطروا من خلال السوق الحرة على الاقتصاد الروسي الذي ساد فيه القطاع الخاص في الحقبة الديمقراطية.

في إسرائيل تنتشر الكراهية الإثنية بين الأقلية اليهودية المسيطرة اقتصادياً وسياسياً (الأشكنازيم - يهود أوروبا) وبين السفارديم الأكثرية من اليهود الشرقيين، بحيث يبرز قادة سياسيون من الأكثرية في الانتخابات يتناحرون مع المؤسسة الاقتصادية والسياسية السائدة. ففي الاقتصاديين الصيني والهندي الناميين ظهرت من بين "العامة" قيادات ونخب ناجحة، لكن المثقفين والبارزين تكنولوجياً يأتون غالباً من فئات ارسنقراطية وأقلية بمعنى من المعاني، وفي الهند أكثر مما في الصين.

ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء المحظوظين، توافرت لهم ظروف تعليمية في اقتصادات المنافسة، ولم يتمكن العامة وفقراء الأكثرية من أن يخترقوا دائرة المحظوظين وبخاصة في مجتمعات أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا الناهضة.

- ولا ترى أمة تشوا حلاً لذلك إلا بشروط معينة وفي المدى.
- الشرط الأول: أن تظل الدولة قوية بحيث تتدخل للضبط والتصويب، وأن يستمر التعليم العام والراقي متاحاً للجميع وبدرجات متساوية (مبدأ تكافؤ الفرص) بحيث لا تظهر الحساسيات بين من تتاح لهم الفرصة ومن لا تتاح.

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

- **الشرط الثاني:** أن تظل العملية السياسية الديمقراطية نظيفة بقدر الإمكان بحيث لا يصل الشعبويون والنهيدجيون فقط.

- **الشرط الثالث:** أن يكون هناك تصحيح متوازن على المستوى العالمي بحيث لا يعتمد الأمريكيون والأوروبيون التركيز على أحداث الاختلال في علاقاتهم الاقتصادية والأسواق في الرأسماليات والديمقراطيات الجديدة.

الرؤية الثانية: رؤية «جوزيف ستجليتز» في كتابه «ضحايا العولمة».

إن صندوق النقد الدولي بطريقة إدارته للعولمة، قد عاث في الدنيا فساداً⁽²⁶⁾ وأن تدخله في دولة بعد أخرى من الدول التي اضطرت إلى اللجوء إليه، لم يأت إلا بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية.

إن الضحية الأساسية لهذه الكوارث هم فقراء العالم الثالث، لا أغنياءه وأولى الأمر وأصحاب النفوذ فيه. فهؤلاء الفقراء هم الذين يتحملون مغبة سياسات الصندوق سواء في صورة قبض يد الدولة عن التدخل لصالحهم، وإلغاء أو تخفيض ما يقدم من دعم للسلع والخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن... الخ، أو شيوع البطالة، وارتفاع أسعار الواردات الضرورية، أو زيادة معدلات الضرائب وفاء بديون لم تكن لها ضرورة، أو تحقيقاً لعجز في الموازنة ليس من المصلحة دائماً تخفيضه... الخ.

صندوق النقد الدولي لا يريد أن يعترف كما يقول - ستجليتز - بأن الاعتماد على قوى السوق ليس دائماً هو الحل الأمثل، ولا يريد أن يعترف بأن هناك حالات كثيرة



د. مصطفى دسوقي كسبه

تستوجب تدخل من جانب الدولة لإصلاح ما أفسده السوق، أو لسد الثغرات التي تركها السوق دون علاج، أو لمواجهة «نقائص السوق»، وحالات «فشل السوق»⁽²⁷⁾.

إن الخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام) قد تؤدي في بعض الحالات (وعلى الأخص إذا بيعت للأجانب) إلى أضرار أكبر من نفعها، كما أن الانتقال من نظام التخطيط وتدخل الدولة الصارم إلى نظام السوق، كما حدث بعد سقوط الشيوعية، يجب أن يجرى ببطء وبحذر، وإلا دفعت الدولة ثمنًا باهظًا في صورة انخفاض شديد في معدل النمو وزيادة نسبة الفقراء والمعوزين، وارتفاع معدل البطالة، وشيوع الفساد، وهو ما حدث بالفعل في روسيا وبعض بلاد أوروبا الشرقية الأخرى نتيجة تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي الذي أوصى بسياسة «العلاج بالصدمة» وأن نجاح الصين حيث فشلت روسيا في الانتقال من نظام تدخل الدولة إلى نظام السوق، يرجع إلى هذا التدرج والحذر اللذين ألزمتهم الصين، فحققت تلك المعدلات الباهرة في النمو، ولم تحدث مآسي اجتماعية بالدرجة التي شهدتها روسيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية. هذا بالإضافة إلى أن صندوق النقد الدولي مسئول عن حالات فشل كثيرة في العالم، من الأرجنتين إلى أفريقيا إلى شرقي آسيا فحيث تدخل الصندوق وقعت أخطاء اقتصادية فادحة. وكان وقعها أفدح على فقراء هذه الدول جميعاً⁽²⁸⁾.

لكن العولمة لم تنجح بالنسبة لملايين البشر، بل لقد جعلت حياة الكثير منهم أسوأ، حيث دمرت وظائفهم وأصبحت حياتهم أقل ضماناً وأمناً عن ذي قبل. لقد أصبحوا

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

يشعرون بالعجز بشكل متزايد أمام قوى تتخطى سيطرتهم إنهم يرون ديمقراطيتهم تتقوص وثقافتهم تتآكل.

وإذا ظلت العولمة تدار بالطريقة نفسها كما في السابق، وإذا استمرنا في عدم التعلم من أخطائنا، فإن العولمة لن تفشل في تشجيع تعزيز التنمية، لكنها ستستمر في خلق الفقر وعدم الاستقرار.

وسيشكل ذلك مأساة، صامته للملايين من البشر الذين كانوا سيستفيدون من العولمة إذا سارت الأمور بشكل مختلف.

سيكون سكان العالم النامي هم الأكثر خسارة اقتصادية لكن هذا الوضع ستكون له عواقب سياسية ستؤثر أيضا على العالم المتقدم⁽²⁹⁾.

يتعين أن تكون هناك إستراتيجية إصلاح متعددة المستويات:

ويجب أن يعنى المستوى الأول تعديل ترتيبات الاقتصاد الدولي لكن مثل هذه الإصلاحات قد تستغرق وقتا طويلا.

وبالتالي يجب أن يوجه المستوى الثاني من الإصلاح إلى تشجيع الإصلاحات التي يستطيع كل بلد القيام بها بنفسه.

وتتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة في ذلك، مثل:

إزالة الحواجز التجارية التي تفرضها على الواردات، لتمارس بذلك ما تدعو الآخرين

إليه⁽³⁰⁾.



ومن ثم يجب على البلدان النامية أن تتحمل بنفسها مسؤولية تحقيق الخير لنفسها: إن هذه البلدان تستطيع تدبير ميزانيتها بحيث تستطيع أن تعيش في حدود إمكانياتها مهما كانت بسيطة.

كما يمكنها إزالة الحواجز الحمائية التي وإن كانت تحقق مكاسب كبيرة لقلّة من مواطنيها، فإنها تجبر المستهلكين على دفع أسعار أعلى.

كما تستطيع هذه البلدان أن تطبق لوائح منظمة وقوانين قوية تحمي بها نفسها من المضارين القادمين من الخارج، أو من سوء تصرفات الشركات المحلية في الداخل.

الأمر الأهم، تحتاج البلدان النامية إلى حكومات فعالة، وسلطة قضائية قوية ومستقلة، ونظام ديمقراطي، وانفتاح وشفافية، وتحرر من الفساد الذي خنق فاعلية القطاع العام كما خنق نمو القطاع الخاص⁽³¹⁾.

إن الأمر يحتاج إلى سياسة نمو دائمة وعادلة وديمقراطية، وذلك هو مبرر التنمية، إن التنمية ليست مساعدة حفنة من الناس على الشراء ولا إقامة حفنة من الصناعات التي تخطى بحماية حمقاء ولا تفيد سوى الصفوة في تلك البلدان. ولا تعنى جلب الماركات العالمية لأثرياء المدن، وترك الفقراء في الريف في بؤسهم، إن التنمية تعنى تحويل المجتمعات وتحسين حياة الفقراء ومنح كل شخص فرص النجاح والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

إن هذا النوع من التنمية لن يحدث إذا قام بضعة أشخاص فقط بإملاء السياسات التي يتعين على بلد ما إتباعها، فالتأكد من اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي يعنى ضمان المشاركة من العلماء والخبراء وفئات المجتمع. إن البلدان النامية يجب أن تتولى مسئولية مستقبلها بنفسها، لكننا في الغرب لا يمكن أن نهرب من مسئولياتنا.

الرؤية الثالثة: رؤية «بول بيروخ» في بحثه «المبادئ الاقتصادية المؤسسة

للعولمة من منظور تاريخي»:

التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هما العاملان الأكثر أهمية في العولمة. يخلص الخبير الاقتصادي «بول بيروخ» الذي عمل مستشاراً اقتصادياً للجات، ومديراً لمركز التاريخ الاقتصادي الدولي بجامعة جنيف بسويسرا، إلى أن الدول المتقدمة هي المستفيد من العولمة، حيث تمثل التجارة الخارجية بها 69 من إجمالي التجارة الخارجية في العالم. أما حصص الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتمثل 91 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. وهذه المنطقة هي الأقلية من حيث السكان حيث يمثل سكانها 15% فقط من سكان العالم. بينما 85% من سكان العالم، بعيدون عن هذه التدفقات المهمة من التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، ويسهمون بـ 31% فقط من التجارة العالمية، ونصيبهم 9% من الاستثمارات الأجنبية في العالم.



د. مصطفى دسوقي كسبه

وعن عواقب السوق الحرة العالمية يوضح «بول بيروخ» أنه منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين دخلت البلدان الغربية المتقدمة طوراً جديداً سلبياً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص على المستوى الاجتماعي. وهذا التطور يشمل ست خصائص على الأقل وهي: البطالة الضخمة المتعلقة بالبنية الاقتصادية أو السياسية باستثناء بلد واحد كبير هو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان تطور الرواتب أكثر سلبية منه في معظم البلدان الغربية، وتفاوت متزايد في توزيع الدخل، تقلب أشد منه في العمالة، تدهور أحوال العمال غير المهرة: رواتب أقل وفقدان للوظائف، تفكيك «الدولة الكفيلة، وتفكيك الخدمات العامة»⁽³²⁾.

هذا، بالنسبة للدول المتقدمة والتي تمثل 15% من سكان العالم، فما بالنا بأثرها على بقية سكان المعمورة والذين يمثلون 85%.

الرؤية الرابعة: رؤية «جون كينيث جالبريت» في كتابه «تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة من الحاضر».

يقول «جون كينيث جالبريت» في كتابه «تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة من الحاضر»، عن الفصل بين الاقتصاد والسياسة: «فما كان يسمى في القرن الماضي الاقتصاد السياسي بات يسمى «علم الاقتصاد»، أخذاً بما قال به «الفريد مارشال»، ومن باب الحرص الشديد على تثبيت سمعة الاقتصاد كعلم بات تدريس الاقتصاد، وما كان يقدمه من مشورة بشأن السياسات، منفصلاً بدرجة أكثر حدة عن القيود السياسية»⁽³³⁾.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

ويضيف «جالبريت»: «وفصل الاقتصاد عن السياسة والدوافع السياسية إنما هو شيء عقيم. كما أنه يخفي واقع القوة الاقتصادية ودوافعها. وهو أيضاً مصدر أساسي لسوء التكييف والخطأ في السياسة الاقتصادية ولا يمكن أن يختتم كتاب عن تاريخ الفكر الاقتصادي دون إبداء الأمل في أن يتحد هذا الموضوع من جديد مع السياسة ليشكل معاً العلم الأوسع للاقتصاد السياسي⁽³⁴⁾.

ويرى «جالبريت»: «أن الماضي ليس مسألة اهتمام سلمي وإنما هو يشكل بقوة وفعالية لا الحاضر وحده، وإنما المستقبل أيضاً. وعندما يتعلق الأمر بالفكر الاقتصادي يكون للتاريخ وجود وظيفي واضح فلن نستطيع أن نفهم الحاضر إذا أهملنا الماضي».

ويعتقد «جالبريت»: «أنه بات من الواضح بما فيه الكفاية أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيداً عن السياق، بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية التي تعطيه شكله، أو المصالح الصريحة والمستمرة، وفقاً لاحتياجاتها. والأفكار الاقتصادية – كما أكد كينز – تعتبر بالفعل هادياً للسياسة. ولكن الأفكار الاقتصادية هي وليدة السياسة والمصالح التي تخدمها.

واليد الطولى للتاريخ تؤكد حقيقة أخرى، هي أن التغيرات في الحياة والمؤسسات الاقتصادية يكون أثرها على الفكر الاقتصادي⁽³⁵⁾. وأن هذا الفكر ليس معنياً – كما يعتقد عادة – بوضع نظام نهائي لا يتغير. فهو في سعي مستمر، ومتردد غالباً للتلاءم مع التغير. ويعد عدم إدراك ذلك صيغة للتخلف عن الواقع لتراكم الأخطاء، وعن ذلك يحدثنا التاريخ⁽³⁶⁾.



د. مصطفى دسوقي كسبه

ففي مواجهة عشرات المؤلفات المهمة في تحليل الأزمات الدورية التي عاشتها الرأسمالية ومحاولة تفسيرها يقول «جالبريت»: إن العيب فيها جميعاً كان التزامها بالزعم بأن العرض والطلب في سوق المنافسة الكاملة يكفلان باستمرار التقدم والعمالة الكاملة والتوازن الاقتصادي. وبالتالي فإن الركود وانخفاض الأسعار والأجور ظواهر وقتية، وآليات السوق قادرة على تحقيقها، وإن تدخل النقابات أو الدولة يطيل الآلام ويؤخر التوازن الجديد. وهو يرى أن الواقع يخالف هذه المزاعم ولا بد من إجراءات تصحيح لأوضاع السوق تتولاها الدولة وأنه يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه كينز الذي ركز جهده النظري على إثبات أن التوازن الذي يتحدث النيوكلاسيكيون يمكن أن يتحقق دون استخدام كامل لقوى الإنتاج وعلى رأسها العمالة، ومن ثم لا بد أن تمول الدولة مشروعات لا تنتج سلعاً (الأشغال العامة) ليزيد الطلب الفعال؛ لأن جالبريت يرى أن الأزمات ظاهرة لصيقة بالإنتاج الرأسمالي، وفي كل أزمة لا بد من تدخل الدولة (الحكومة) ⁽³⁷⁾.

ويرى «جالبريت»، إن الحكومة هي التي تعكس مشاغل وهموم فئة تتجاوز العمال بكثير، فئة تضم: كبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات، والمستهلكين والمزارعين، ومن يسعون لحماية البيئة، والمطالبون بإجراء حكومي في مجالات يعاني الأفراد فيها قصوراً، مثل: عدم توافر المساكن، أو النقل العام، أو الرعاية الصحية، وأولئك الذين يلحون في المطالبة بالتعليم والخدمات العامة على وجه العموم ⁽³⁸⁾.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

وقد لجأت إدارة الرئيس الأمريكي «ريجان» مراراً إلى وضع الأحاديث عن السوق الحرة جانباً من أجل انقاذ البنوك المتعثرة، والمصدرين المحتاجين إلى مساعدة، كما لجأت - بتكلفة لم يسبق لها مثيل - إلى حماية المزارعين من السوق الحرة⁽³⁹⁾.

الرؤية الخامسة: رؤية متنوعة «لسياسيين واقتصاديين من أجل الإصلاح الاقتصادي»:

هناك العديد من الأفكار حول كيفية جعل العملة تعمل بصورة أفضل، وقد يريد البعض عدم التعامل معها كلية والعودة إلى الاقتصادات ذات التخطيط المركزي وحواجز التعريفات الجمركية، لكن هؤلاء يمثلون أقلية ضئيلة منذ انْهيار الشيوعية.

وقد يريد معظم الذين يحاربون من أجل التغير أن يستخدموا سلطات قوى السوق لصنع عالم أكثر عدلاً، وأن يتأكدوا من تمتع كافة الأفراد بالحدثة، ويمكن تقسيم أفكارهم إلى ثلاث مجموعات رئيسية بناء على من أين يمكنها إحداث التغير:

- من الأعلى إلى الأسفل عن طريق إصلاح النظام الحالي.
- وعن طريق تغيير طبيعة المال نفسه بحيث يعمل على تشكيل مجموعة مختلفة من القيم.
- ومن الأسفل إلى الأعلى عن طريق إقامة أشكال جديدة من الديمقراطية والمواطنة العالمية.



د. مصطفى دسوقي كسبه

وتأتى أفكار إصلاح النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين من مجموعة كبيرة من الأفراد مثل: الرؤساء السابقين، والرأسماليين والفائزين بجائزة نوبل، والعلماء ورجال الاقتصاد، وقد تبدو هذه الإصلاحات عادية، ولكن على الرغم من ذلك فإن أبسط هذه التعديلات تستحق المحاربة من أجلها، فقد يتسبب أي تغير في النظام المالي الدولي الكبير في الإضرار بمصالح أحدهم في مكان ما، والذي سيكون لديه الحق في المحاربة ضد هذا التغير⁽⁴⁰⁾.

وقد يتفق العديد من المنادين بالإصلاح على القضايا الرئيسية المهمة، وتعتبر قوانين التجارة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية منحاذاة للدول الصناعية الغنية وتبذل جهداً أقل في سبيل فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية ومنتجات المنسوجات التي يمكن للدول الفقيرة أن تنتجها بكفاءة أكبر، وبرغم أن منظمة التجارة العالمية والهيئات الأخرى تقوم بحماية التجارة بفعالية، إلا أنها لا تمتلك هيئات مكملتها تتعامل بنفس الكفاءة مع قضايا العمولة الأخرى التي تتراوح بين: الصحة والبيئة وبين العمالة، وبينما يحصل المزارعون في الدول الغنية على إعانات تدعم ممارساتهم الضارة بالبيئة، انخفض الدعم الذي تحصل عليه الدول الفقيرة، إذ لا توجد الآن حاجة لمساندة الحكومات المعادية للشيوعية.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

وترتبط أكثر الأفكار انتشاراً بخصوص كيفية تغيير العالم بأصل مشاكلنا جميعاً وهو المال. يبدو المال أمراً طبيعياً لدرجة تنسيك أنه اختراع بشري خالص وأن تلك الصيغة المحددة للنظام المالى لدينا هي التي تشكل كافة أفعالنا.

وهناك ثلاث طرق فقط لتغيير سلوك شخص ما:

-التعليم والإقناع الخلقي.

-القوانين والنظام.

-المصلحة المالية، وتعتبر المصالح المالية أكثر هذه الطرق تأثيراً⁽⁴¹⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قام «جون ماينارد كينز» بطرح نظرية إصلاحية جذرية للمال، فقد اقترح: إجراء معاملات التجارة الدولية بعملة جديدة، وأن حامل هذه العملة سيحصلون على فائدة سلبية. ويعنى هذا أن المال الذي تحصل عليه أمة مصدرة ناجحة ستتضاءل قيمته دوماً، ومن ثم ستحاول هذه الأمة دائماً إنفاق هذه الأموال بسرعة قدر الإمكان، وبهذا تزداد صادرات الأمم الأخرى. وفي إطار هذا النظام تتقاسم الأمم بطريقة أوتوماتيكية الثروة والتطور. ومما يثير الدهشة أنه على الرغم من دعم كينز الهائل لها، لم تلق هذه الخطة أي دعم.

وفي المقابل تقوم الأمم الفقيرة باقتراض الأموال من الأمم الأغنى وتدفع فائدة على هذه الأموال بينما تحاول في الوقت نفسه أن تتطور، وهذه معادلة وضعت لكي يزداد الغني غنى.



د. مصطفى دسوقي كسبه

لم تمت أفكار كينز كلية أبداً، فالآن هناك العديد من المنظرين الماليين الآخرين، كان «برنارد ليتاير» أحد كبار موظفي البنك المركزي البلجيكي وقد اشترك في تصميم (الإيكو ECU) وهي العملة السابقة لليورو وهو يرى في كتابه الجديد والمعنون «مستقبل المال»: «أننا إذا استطعنا فهم مصادر المال فسنستطيع إيجاد وفرة مستدامة للجميع من خلال جيل واحد».

تصيب مثل هذه الأفكار الراديكالية معظم رجال السياسة والمصرفيين في العالم بالخوف، وبالنسبة لهؤلاء لا يستحق التفكير سوى أبطأ وتيرة الإصلاح⁽⁴²⁾.

ويطالب المصلحون باتخاذ أفعال حيال جميع هذه القضايا:

أ- يقول الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون): «إنه لشيء أساسي بالنسبة لي أننا لن نستطيع الحصول على نظام تجارى عالمي دون وجود سياسة اقتصادية عالمية، وسياسة عالمية للرعاية الصحية، وسياسة تعليم عالمية، وسياسة بيئية عالمية، وسياسة أمنية عالمية»⁽⁴³⁾.

ب- أما المصلحون الآخرون مثل البليونير الرأسمالى (جورج سوروز) فينادون: «بنقل الثروة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة».

ج- وينادى رجل الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل (جيمس توبن): «بفرض ضرائب على المضاربة المالية وذلك لخفض تطايرية الأسواق».

د- ويعتقد رجل الاقتصاد البيرونى (هيرناندو دى سوتو) أن انتشار حقوق الملكية سيسمح للدول الفقيرة بتسخير قوى السوق. وأصبح الجميع تقريباً يعتقدون بأن «الحكومة الجيدة» في أمم العالم الثالث تعتبر أساساً لتطورها.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

الرؤية السادسة: رؤية «حازم الببلاوي» في كتابه دور الدولة في الاقتصاد:

إن سلوك الأفراد والجماعات يستند إلى مجموعة الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق. ويقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة أو المصلحة، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي. ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطة من ناحية، والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة.

ويمكن بنوع من التبسيط، القول بأن السياسة هي المجال الرئيسي لدور الدولة، في حين أن المجال الطبيعي للاقتصاد هو السوق، وأن الأخلاق - بالمعنى الواسع - تفرض سلطاتها فيما جاوز كلا من "الدولة" و"السوق" ومؤسساتهما المنظمة استناداً إلى مدى تماسك المجتمع ووحدة قيمة وتجانسه، وتجد أداتها الأساسية في مؤسسات المجتمع المدني. ولا بد أن يؤدي تغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى إلى اختلاف جوهري في أمور الجماعة والأفراد معاً. فسيطرة السياسة لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه، بل غالباً ما تعني في نفس الوقت استخدام أجهزة السياسة من سلطة وقهر لتحقيق مصالح ذاتية وشيوع الفساد والانحراف وبالتالي إفساد كل من الاقتصاد والأخلاق⁽⁴⁴⁾.



د. مصطفى دسوقي كسبه

وبالمثل فإن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة من سلطة عليا كثيراً ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني وفرض سلطة القوي على الضعيف بما ينعكس سلبياً على الإنجاز الاقتصادي نفسه. فضلاً عن أن الأمر لا يلبث أن يؤدي إلى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعاً من التسلط الاقتصادي الذي قد يكون أشد قسوة من القهر السياسي حيث تستخدم فيه أساليب النفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محدودة.

وهكذا، فإنه لا بد من الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية والعمل على تحقيقها في الحدود المقبولة. ومن ضرورة توافر قيم أخلاقية تحدد المقبول وغير المقبول اجتماعياً. وبذلك تعمل السياسة والاقتصاد والأخلاق معاً كل في مجاله. ولعل تاريخ الفلسفة والفكر هو إلى حد كبير مناقشة لأفضل أشكال التوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق⁽⁴⁵⁾.

وخلاف الفلاسفة منذ القدم إنما هو خلاف حول ترجيح بعض هذه العناصر على العناصر الأخرى. فهذا يرى أن الحرية وحقوق الإنسان وقدرته على تحقيق مصالحه هي الضمان الأساسي لتحقيق المصلحة العامة، وتوفير فرص التقدم، وأن المطلوب بالتالي هو حماية هذه الحقوق أمام عسف السلطة وتسلطها. وبالتالي فإن الهدف هو تقييد دور السلطة.

وذاك يرى . على العكس . أن ترك الحرية لا يعدو أن يكون ترجيحاً لمصالح الأقوى وإهدار حقوق الضعيف، وأن الأمر يتطلب تدخل السلطة لحماية حقوق الجميع ومنع استغلال القوي للضعيف، والغني للفقير، والقادر للعاجز.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

وثالث يرى أن المطلوب هو عودة القيم وأنه لا خير في "سلطة" أو في "سوق" ما لم يعترف للأخلاق بسيادتها. وهكذا اختلف الفكر منذ القدم، ومازال حول مدى أهمية كل من هذه العناصر، ولا يتوقع أن ينتهي هذا الخلاف إلى إجماع في الرأي حول حل واحد مقبول من الجميع⁽⁴⁶⁾.

وقد تضمنت سيادة الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي . بصرف النظر عما لحق دور الدولة من تطور في الزمان والمكان . عدة أمور أساسية قل أن دار خلاف حولها. ولعل أهم هذه المجالات هي⁽⁴⁷⁾:

أ . توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.

ب . وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

ج . نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات.

د . فرض الضرائب.

هـ . النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

وهذه الرؤى تنطلق من الثقافة والممارسات الغربية، ويغلب عليها أسلوب الترميم وليس الإصلاح الجذري البناء، لأنها رؤى من داخل الرأسمالية وليست من خارجها، ولو امتد بصرهم إلى الثقافة الإسلامية وما طرحته من نظام اقتصادي إسلامي طبق في واقع الحياة، وكان له أثر كبير في قيام الحضارة الإسلامية، قبل تحديث وتغريب قطاعات كبيرة من أقطار العالم الإسلامي، مما أدى إلى حدوث انفصام بين واقع الإنسان المسلم وعقيدته وشريعته وتنظيمها لإنتاج الأموال وتوزيعها واستهلاكها وإدارتها في إطار سياسات اقتصادية



د. مصطفى دسوقي كسبه

شرعية توازن ما بين السياسة والاقتصاد والأخلاق في صفيحة واحدة تجلب المنافع وتدرء المفاسد.

المبحث الثالث: مقاصد الشريعة في تحقيق الأمن والاستقرار:

لقد أدار الخلفاء الراشدون اقتصاد الدولة الإسلامية من خلال سياسات تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن نماذج هذه السياسات: رفض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الحاسم لعدم العمل بدعوى العبادة بمعناها الضيق أو ترك الأرض المملوكة ملكية خاصة بوراً، وإصراره على زراعتها بمعرفة صاحبها أو غيره، رغم وفرة الإنتاج من غيرها.

وما اتبع مع سواد العراق وإقرار أهل الخراج عليها، فهم أدرى الناس بها، والهدف هنا ليس توزيع غنائم بقدر ما هو بناء مجتمع القدرة والقُدوة.

وسياسات الخراج والقطائع التي صاغها الفقهاء بصورة عامة والتي كان هدف العمارة (التنمية) فيها واضحاً بل ليس كمعيار رئيسي (لا أرى أن يترك. الوالي. أرضاً لا ملك لأحد فيها، لا عمارة حتى بقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد) أضف إلى ذلك التفضيل الواضح للعمارة على زيادة إيرادات الدولة: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج» كما في تعليمات الإمام علي لولائه وتكليف الدولة القيام بكل مستلزمات الإنتاج الأساسية وتطويرها كشرط أساسي لزيادة العمران ورفع الإنتاج. وتفضيل بعض العلماء للمزارعة كوسيلة لحفز العامل والمالك على مزيد من الاستثمار الرأسي في الأرض أو رفع الإنتاجية من دفع الزكاة مثل: آلات الصانع أو كتب الدارس، عدم استحقاق القادر على العمل والممتنع عنه الزكاة⁽⁴⁸⁾.

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

يعرف ابن عقيل أحد أعلام الحنابلة، فيما نقله ابن القيم: «السياسة ما كان فعالاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يصنعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحى»⁽⁴⁹⁾.

وكتب ابن خلدون فصلاً في مقدمته بعنوان: «في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره»⁽⁵⁰⁾.

ويعرف ابن خلدون السياسة الشرعية: «.... وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقرها ويشرعها كانت سياسة دينية، نافعة في الحياة الدنيا والآخرة، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء، والله يقول: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾⁽⁵¹⁾، فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم، ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁵²⁾. فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة، حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني فأجرته على (منهج) الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع»⁽⁵³⁾.

ويضيف ابن خلدون أن الظلم مناقض لمقاصد الشرعية لذا حرمه الله، فيقول «وهذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وما ينشأ عنه من فساد في العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري، وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فكلما كان الظلم مؤذناً



د. مصطفى دسوقي كسبه

بانقطاع النوع، لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة، فكأن تحريمه مهماً، وأدلته من القرآن والسنة كثيرة»⁽⁵⁴⁾.

وتناول السياسة الشرعية بالكتابة علماء كبار أمثال: ابن سلام، وأبو يوسف، والماوردي، وابن تيمية، وابن القيم، فضلاً عن ابن خلدون. وستتناول في هذا المبحث ثلاث رؤى اقتصادية إسلامية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

الرؤية الأولى: رؤية «الإمام الماوردي» في تحقيق الاستقرار والأمن:

1- دور السياسات المالية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي:

يرى الماوردي أن استقرار السلطة وما يولده من حياة اجتماعية مستقرة للفتات الاجتماعية يكون بتوافر أمرين: «سياسة» و«تأسيس» والمهم من ذلك «التأسيس»⁽⁵⁵⁾ فذهب إلى أن «تكون في تثبيت أوائله (أي الملك) ومبادئه، وإرساء قواعده ومعانيه» ثم عرض تقسيماً ثلاثياً للتأسيس: «تأسيس دين»، «تأسيس قوة»، «تأسيس مال وثروة»⁽⁵⁶⁾.

وبين البعد الذي يلعبه المال في الحياة الاجتماعية، أي استثمار الثروة باتجاه تنظيم مؤسسات المجتمع، ومنها المؤسسة السياسية والتي تتمثل في «الملك» الاصطلاح الذي تداولته نصوص الماوردي في تحقيق الاستقرار.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

وأفاد الماوردي «أن سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره تشتمل على أربعة قواعد وهي: «عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدير الجند، وتقدير الأموال»⁽⁵⁷⁾.

ونجد صدى موقف الماوردي في كتابات ونصوص لاحقة، ومن هذه الكتابات ما دونه (محمد بن الوليد الطرطوشي - ت 520هـ) في كتابه «سراج الملوك»، عندما كتب عن دور المال في الحياة السياسية والاجتماعية والعمرانية: «اعلم أن المال قوة السلطان وعماد مملكته ومادة الملك، والمال أقوى العدة على العدد، وذخيرة الملك وعماد المملكة، وحياة الأرض ومن حقه أن يؤخذ ويوضع في حقه ويمنع من سرف»⁽⁵⁸⁾.

ونجد حضوراً بأفكار متفاوتة لأفكار الماوردي في نصوص ابن الحداد في كتابه «الجواهر النفيس في سياسة الرئيس»، حيث يقول بعد أن حدد السياسة وذهب إلى أنها سياسة الدنيا «ما أدى إلى عمارة الأرض، وكلاهما يرجع إلى العدل الذي به سلامة السلطان وعمارة البلدان»⁽⁵⁹⁾.

2- الاستقرار النقدي والاستقرار السياسي:

لا يستخدم الماوردي النقد قانوناً للتعامل بالمعنى الاقتصادي فقط بل بالمعنيين الاجتماعي والسياسي أيضاً. وبقدر ما ييسر النقد التعامل التجاري ومعاملات السوق، فإنه يواجه تحديات وذلك من خلال أفعال «التدليس» أي تزيف العملة، وعن العلاقة بين السياسة والنقد، يقول الماوردي: «وليعلم الملك أن من الأمور التي يعم نفعها إذا صلحت ويعم ضررها إذا فسدت أمر النقود من الدرهم والدينار، فإن ما يعود على الملك من نفع صلاحها لسعة دخله وقلة خرجه أضعاف ما يعود من نفعها على رعيته»⁽⁶⁰⁾.



د. مصطفى دسوقي كسبه

ويوضح الماوردي العلاقة بين النقود والاستقرار السياسي للسلطة فيقول: «فإن كان النقد سليماً من غش ومأموناً من تغير صار المال المدخور فدارت به المعاملات نقداً، فعم النفع وتم الصلاح ... وقد كان المتقدمون يجعلون ذلك من دعائم الملك. ولست تجد فساداً في العرف إلا مقترناً بفساد الملك، فلذلك صار من دعائم الملك»⁽⁶¹⁾.

وذلك لأن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى فوضى من جراء التلاعب في العملة أو النقد، مما يفقد العدالة والإنصاف في الحياة ويقلل من هيبة الدولة. الرؤية الثانية: رؤية «ابن خلدون» في تحقيق الاستقرار والأمن⁽⁶²⁾:

1. السياسات الاستثمارية الظالمة (قتل حوافز الاستثمار):

يري ابن خلدون الاعتداء على أموال الناس يقتل حافز الاستثمار لديهم ولا يوفر لهم مناخاً استثمارياً آمناً، وهذا يدفعهم إلى ترك مجال الإنتاج وعودهم عن السعي في طلب المكاسب (الأرباح)، وبالتالي يحدث الكساد في الأسواق، ويهرب المستثمرون من هذا البلد سعياً وراء المكاسب في مناطق أخرى، ويقل سكان هذا القطر، وتخرب أقاليمه (أمصاره) وبهذا الاختلال يحدث اختلال في النظام السياسي والاجتماعي.

ويعبر عن ذلك في فصل بعنوان: «في أن الظلم مؤذن بخراب العمران»، يقول ابن خلدون: «أعلم أن العدوان على أموال الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها... وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت عن السعي... فإذا قعد الناس عن المعاش وانقضت أيديهم عن المكاسب وكسدت أسواق العمران... فجف سكان

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

القطر وخلت دياره وخربت أمصاره، واختل بإحتلاله حال الدولة والسلطان، كما أنها فورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة»⁽⁶³⁾.

2- سياسات العمل الظالم:

يعتبر ابن خلدون أن قيام الدولة ببخس العمال حقوقهم وتكاليهم بأعمال بدون مقابل من الظلم الشديد، ومن عوامل فساد العمران، لأن الدخول (المكاسب) التي يحصل عليها، تمثل قيمة ما قدموه من عمل، وفي نفس الوقت هذه الدخول تولد لديهم قوة شرائية يستطيعون من خلالها شراء حاجاتهم من الطعام والشراب والكساء وغيره، وهي تمثل معاشهم. فإذا اغتصبت قيم أعمالهم حرموهم من هذه القوة الشرائية وتدهور مستوى معيشتهم، وتكرر ذلك يقتل الحافز لديهم في العمل ويتولد عن ذلك انخفاض القيمة المضافة من عنصر العمل في الناتج الوطني وانتقاص العمران وتخريبه.

ويعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله: «ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الأعمال من قبيل (التمولات)... لأن المكاسب والرزق إنما هو قيم أعمال أهل العمران... فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمادهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرى في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بالجملة وإن تكرر ذلك أفسد عليهم أمالهم في العمارة، وقعدوا عن السعي فيها جملة، فأدى إلى انتقاص العمران وتخريبه»⁽⁶⁴⁾.



3- السياسة السعرية الاحتكارية:

وعد ابن خلدون شراء الدولة ما بأيدي الناس من سلع بأقل (بأنجس) الأسعار، ثم بيعها لهم بأعلى (أرفع) الأسعار (الأثمان)، غصباً وإكراهاً لهم في البيع والشراء، وتعود خسارة الصفقتين (الشراء بأقل الأسعار والبيع بأعلى الأسعار على رؤوس أموالهم). ويضيف أن هذا التأثير قد يعم التجار المقيمين بالمدينة، وكذلك الواردين الذين يستوردون السلع، وسائر المستهلكين (السوق)، وأصحاب المصانع وسائر الفئات ويكون البديل لهم عدم الذهاب إلى الأسواق للخسائر التي تلحق برؤوس أموالهم، فتكسد الأسواق، ولا يحققون دخولاً لإنفاقها على معاشهم من الضروريات) ويعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله: "وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأنجس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب، والإكراه في الشراء والبيع... وتعود خسائر الصفقتين على رؤوس أموالهم، وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق في البضائع، وسائر السوق... وأهل الصنائع... فتكسد الأسواق ويبتل معاش الرعايا، لأن عامته البيع والشراء... وتقل جباية السلطان أو تفسد، لأن معظمها من أوسط الدولة... ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة... ويتطرق هذا الخلل على التدريج ولا يشعر به⁽⁶⁵⁾.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

4- السياسات المالية:

إن نقص الإنفاق العام هو نقص في الجباية، حيث إن نقص الإنفاق العام يحدث تناقصاً في الدخل من جهة، كما يحدث انخفاضاً في الطلب من جهة أخرى، ونقص الطلب يؤدي إلى نقص العرض، وبالتالي نقص الإنتاج، وعدم توافر الميل للاستثمار، ومن ثم نقص الدخل، ومن نقص الجباية. وإذن فنقص الإنفاق العام هو في نفس الوقت ذاته نقص في الإيرادات العامة⁽⁶⁶⁾.

ففي فصل بعنوان: «في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية» ويعبر عن ذلك ابن خلدون بقوله: «... أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم، ومنه مادة العمران، فإذا احتجج السلطان الأموال أو الجبابات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية، وانقطع أيضاً ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم... ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر (لقلة الأموال)... ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقله الخراج... فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم وإليها، ومنه وإليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية. (سنة الله في عبادة)⁽⁶⁷⁾.

والسياسات الاقتصادية الظالمة التي قام ابن خلدون برصد الأحداث والواقع الاقتصادية التاريخية، ووصفها، وتحليلها، وتفسيرها، وتقويمها. تتمثل في أن العدوان على أموال الناس بغير حق وقتل حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى سياسات العمل التي تقوم على السخرة وتكليف العمل بغير حق، وتكليفهم بأعمال لا تتناسب مع قدراتهم. فضلاً عن



د. مصطفى دسوقي كسبه

السياسات السعرية الاحتكارية، وقيام الدولة بممارسة التجارة، وشراء السلع من الأفراد بأقل الأسعار، ثم بيعها لهم بأعلى الأسعار، هذا، بالإضافة إلى السياسات المالية المتمثلة في نقص الإنفاق العام، أو إنفاقه في غير موضوعه في الترف والملذات، والاستهلاك المظهري كل هذا يؤدي إلى فساد العمران، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الخلل يكون بالتدرج ولا يشعر به أحد.

وقد قدم الدكتور شوقي دنيا في كتابه «ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد» ملخصاً لأسباب ونتائج هذه السياسات، وهي⁽⁶⁸⁾:
من عوامل تدمير وخراب المجتمعات تدميراً شاملاً (بما فيها الجانب الاقتصادي) شيوع ظاهرة الظلم الاقتصادي في المجتمع.

والمسؤول عن ظاهرة الظلم، هو الدولة (السلطة).

ظاهرة الظلم من جانب السلطة تتخذ عدة صور من أهمها:

أ - انتزاع المال من يد مالكة من غير عوض ولا سبب.

ب - جباية الأموال بغير حقها، والاعتداء على أموال الجباية، فضلاً عن عدم دفع ما للدولة أو الغير من حقوق والتهرب من الفرائض.

ج- فساد سياسات العمل أو الأجور، وذلك إما بفرض وظائف وأعمال غير متواءمة مع العاملين، وإما عدم اعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة، حيث أن أي نقص فيها إن هو إلا سخرة.

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

د- أن تمارس الدولة سياسة التجارة الاحتكارية فتشتري ما بأيدي المنتجين بأبخس الأثمان، ثم تبيعها للمشتريين بأعلى الأثمان.

تحليل اقتصادي لآثار ظاهرة خراب العمران:

في ظل ظاهرة خراب العمران، لن تمارس عمليات إنتاجية أو تبادلية، حيث لا تولد أي منها العائد المأمول من ممارستها، إذن ما الباعث والدافع وراء ممارستها؟! فقوة العمل تتفرق طلباً للرزق، مما يؤدي إلى خفة السكان وقلتهم. يضاف إلى ذلك ما تحدثه تلك المظالم من قلق واضطرابات وحروب أهلية إضافة إلى أنها مدمرة لمالية الدولة حيث إن أوعية الإيرادات العامة ما هي إلا الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تمارس من قبل الأفراد، وها قد تلاشت.

بماذا فسر ابن خلدون هذه الظاهرة؟

إنه حاجة الدولة إلى الإكثار من المال، والحاجة إلى المال وراءها الترف والمزيد من الرغبات والشهوات.

وقد قام الدكتور سيف الدين عبد الفتاح⁽⁶⁹⁾ من خلال قراءته لمقدمة ابن خلدون، بتوضيح العلاقة ما بين الترف وفساد العمران من ناحية، والظلم وفساد العمران من ناحية ثانية من خلال المخطط التالي:

الأول: وهو المستوى التنظيمي الذي يتم من خلال الدستور والقوانين واللوائح، وهنا يعامل معاملة أبواب الفقه، وهذا بمثابة العودة بالسياسة الشرعية إلى مظلة الفقه، كما كان الحال قبل أن يستقل علماً.

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

الثاني: هو المستوى التنفيذي الذي يتم من خلاله رسم الاستراتيجيات والخطط والقرارات.

وهنا يكون إدخال فكرة المقاصد الجديدة لا على مستوى بلادنا العربية والإسلامية فحسب بل في العالم أجمع⁽⁷⁰⁾.

الرؤية الثالثة: رؤية «معبد الجارحي» في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي⁽⁷¹⁾.

الدول الإسلامية دول نامية، ولو بدرجات متفاوتة. لذلك من أهدافها الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في إطار إسلامي صحيح. وللوصول للهدف المنشود لابد أن تركز السياسات الاقتصادية لتنمية أقطار العالم الإسلامي من منظور إسلامي على الركائز التالية:

الأولى: الإصرار على إعادة الهيكلة مع تخفيض تكاليفها: أي إعادة هيكلة الإصلاح والتصحيح الاقتصادي، الذي يؤهل الدول الإسلامية إلى إعداد نفسها لانطلاقة اقتصادية، ويمدها بما تحتاجه من عتاد لدخول معمعة العولمة، وتوجد عدة دول إسلامية حققت الكثير في هذا المجال منها ماليزيا ومصر وتونس والمغرب والسنغال والتجربة المصرية غنية بالدروس المستفادة خاصة القدرة على جعل الإصلاح شاملاً ومستمراً وبسرعة معقولة.

الثانية: الاهتمام بحسن توزيع الدخل والثروات وحماية الطبقات الفقيرة: يلاحظ الاقتصاديون أن الدول التي عانت من درجات عالية من تفاوت الثروات كانت أقل حظاً في مجال النمو الاقتصادي، كما أن عملية التنمية، إذا تركت دون تدخل، لابد أن تصاحبها



د. مصطفى دسوقي كسبه

زيادة في التفاوت بين الثروات، فالتنمية تحتاج إلى تراكم رأسمالي ضخم، لا يستطيع الفقراء ادخار ما يكفي لتحقيقه، هذا .

بينما يستطيع الأغنياء توفير رؤوس الأموال اللازمة، ويضاف إلى ذلك، أن النمو الاقتصادي يتبعه راجحون وخاسرون. فالراجحون هم ملاك المنشآت الاقتصادية الناجحة التي تحقق أرباحاً، وبالتالي تزيد ثرواتهم، أما ملاك المنشآت الاقتصادية التي تعاني من الخسائر فتتخفف ثرواتهم. وقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تحقيق نمو اقتصادي سريع دون زيادة في التفاوت بين الثروات، والفضل في ذلك يعود إلى السياسات التي اتبعتها لتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء، والتي ساعدت أيضاً على تحسين النمو. وتعتبر الزكاة أفضل وسيلة للتصحيح المستمر والفعال لتوزيع الدخل والثروات، إذ أنها تستهدف إغناء الفقير، ويعتمد تطبيقها على التمييز بين كفالة الثروة وكفالة الدخل، وتدور فكرة كفالة الدخل، كمصطلح اقتصادي، حول توفير كفاية سنة للفقير.

وأصلها ما قال به المالكية وجمهور الحنابلة وفقهاء آخرون أن يعطي الفقير كفاية سنة كاملة، وتحقق كفالة الثروة بتوفير مستوى من الثروة المنتجة لدخل لا يقل عن حد الكفاية لأكثر عدد ممكن من الفقراء. ويصطلح على ذلك اقتصادياً بكفالة الثروة.

ولا يتوقع في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة أن يكون من الممكن حشد موارد كافية لإغناء الفقراء دفعة واحدة، خاصة في اقتصاد نام ذي موارد محدودة، وحتى يتم تحقيق ذلك، لابد من إعالة الفقراء. أي أن هدف الزكاة إغناء الفقراء في الأجل الطويل، وإعالاته

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

حتى يتحقق ذلك. ومن مزايا الزكاة أنها عبادة لا يجوز التهرب منها، كما أنه يمكن تطبيقها بطريقة تحقق المشاركة الشعبية، وتنشيط المؤسسات التطوعية غير الحكومية، وبصورة تساعد على تمويل المشروعات الصغيرة والتوظيف الذاتي.

الثالثة: بناء وتحسين وصيانة البنية الأساسية، وإعطاء أولوية قصوى للتنمية البشرية: ففي مجال البنية الأساسية، لا بد من بناء الهياكل القادرة على تقديم احتياجات التنمية من المواصلات والاتصال والطاقة والمياه، وضمان استمرارها في العمل دون توقف. وفي جانب تنمية الموارد البشرية، لا بد من الاهتمام بالحياة الأسرية، والاستقرار العائلي وإصلاح نظام التعليم والتدريب.

الرابعة: الإصلاح المصرفي: يكون التوجه الغالب للمصارف في الدول النامية عامة مشابه لما هو متبع عادة في ظل الصيرفة التجارية، المستقى من الدول الأنجلوسكسونية، والذي يركز على التمويل التجاري والشخصي، ويعطي التمويل الاستثماري الحيز الأقل. وتتميز الدول الإسلامية دون غيرها، بإمكان التحول إلى الصيرفة الإسلامية، التي هي مزيج من الصيرفة الشاملة والتمويل الخالي من الفوائد المصرفية، ومن الممكن إثبات أن مثل هذا النظام له واقع تنموي أكبر بجانب أنه أكثر استقرار من الصيرفة التجارية المحضنة. وبالإضافة إلى التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، فإنه من الواجب أن تعمل المصارف في إطار يجمع بين الملكية الخاصة والمنافسة.



د. مصطفى دسوقي كسبه

الخامسة: حماية المجتمع من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص: ويمكن حماية النشاط الاقتصادي من ذلك التواطؤ، بمنع الاحتكار، ودعم المنافسة وتخصيص الإنتاج، أي تحويله إلى الملكية الخاصة.

السادسة: الاهتمام بإصلاح الإدارة الحكومية: حيث يعتبر تعقيد الإجراءات الحكومية، واختلاطها بالرشوة والمحسوبية من أكبر معوقات الاستثمار ومسببات الهدر في الموارد، ومن أقوى عوامل الطرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

السابعة: ضبط أسواق المال والنقد: إذا نظرنا إلى الأزمات التي واجهتها الأسواق المالية المعاصرة، نجد أنها تأتي من مصدرين: التعامل في أدوات الدين والبيع والشراء بناء على توقعات تتصل بالاتجاهات الخاصة بالتعامل، وليس بالأساسيات الاقتصادية المتصلة بأسعار الأدوات المالية، الأمر الذي حول السوق المالية إلى ما يقرب من ناد للقمار بدلاً من كونه سوقاً للتعامل. ولذلك فلا بد وأن تعيد الدول الإسلامية النظر في قواعد التعامل في أسواقها المالية لحمايتها من التعامل القلق في الديون، ومن الابتعاد عن السياسات والإغراق في المقامرة. ومن الجدير بالذكر أن النظام المصرفي والمالي الإسلامي لا يسمح بالتعامل في الديون بتاتاً ولا بالاقتراض لتمويل شراء الأوراق المالية، ولا بالمعاملات والعقود القمارية.

الثامنة: الانفتاح البيئي قبل الانفتاح العالمي: الدول الإسلامية لديها خمس سكان العالم، يزيد مجموع نواتجها الإجمالية الوطنية قليلاً عن الناتج الوطني الإجمالي للمملكة المتحدة، ويقل

❖ المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن _____

قليلاً عن ناتج فرنسا، وأن نصيبها من مجموع نواتج العالم لا يتجاوز 4.15 في المائة، وهذا يصور إلى أي حد يصل الحجم الاقتصادي للدول الإسلامية مجتمعة، فإذا كان تعاملها مع ظاهرة العولمة ككتلة اقتصادية واحدة يمكن أن يواجه صعوبات. فما بالك لو تعاملت معها منفردة؟ الدرس الذي تقدمه تلك الحقائق أن زوال الحدود الاقتصادية يجعل العالم تحت قيادة الكبار وأن قدرتنا على تبوء مكان مرموق يتوقف على حجمنا منذ البداية، فلا بد وأن ندخل المعمة كوحدة كبيرة وليس كأفراد صغار.

التاسعة: الحفاظ على الوئام الاجتماعي والاستقرار السياسي: يمثل الصراع الاجتماعي والسياسي من وجهة النظر الاقتصادية هدراً للموارد، وضياًعاً للفرص، وتثبيطاً للنشاط الاقتصادي، وتنفيذا لرؤوس الأموال، ولذلك، فلا بد من الحرص على بناء آليات الحوار الاجتماعي والسياسي، التي تكفل الوقاية من النزاع وحله سلمياً وبأقل التكاليف إن حصل، وهذه مسؤولية المتخصصين في علوم الاجتماع والسياسة، ليضعوا السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

العاشر: الحرص على القيم ومكارم الأخلاق: قد يتصور البعض أن العالم المعاصر يمر بأزمة أخلاقية، وأن الإنسان الحالي لا يعير الالتفات الواجب لحسن الخلق، وما يتبعه من قيم تتصل بحسن الحوار والمواطنة والمعاملة. وقد يتصور البعض أن بلده أكثر تعرضاً لندهور القيم من غيرها. وعلى كل حال، لا يمكن فصل التقدم الاقتصادي عن القيم الأخلاقية، إذ إن البعد عنها يرفع تفعيل القوانين، ويقلل من فاعلية العقود، ولا يحقق المقصود منها. فالتدهور



د. مصطفى دسوقي كسبه

الخلقي له تكاليف تعطل التنمية، وتؤصل التخلف، بالإضافة إلى أنه يشوه صورة الإنسان الذي أعطاه الخالق القدرة على الوصول إلى درجة من الجمال تعلو ما عليه الملائكة، لذلك فلا بد من أن نحرص على نظامنا الأخلاقي وما فيه من معنويات، حرصنا على ما لدينا من ماديات.

الهوامش

- 1- آل عمران: 97.
- 2- القصص: 31.
- 3- قريش: 4.
- 4- الأنعام: 82.
- 5- د. غازي عبيد مدني، تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية رقم (5) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة 1416هـ/1996م، ص 12-13.
- 6- د. محمد جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، كراسات إستراتيجية- العدد 113- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- الأهرام 2002م.
- 7- راجع في ذلك: د. عبود السراج، مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية، ص 47-167، ندوة: «الجرائم الاقتصادية وأساليب مواجهتها» 28-30 سبتمبر 1996م، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998م.
- 8- د. مصطفى منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1417هـ/1996م، ص 37.
- 9- د. علي جمعة محمد، دور الإيمان في تحقيق السلام المجتمعي، بحث مقدم إلى مؤتمر: «مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام» المؤتمر العام العشرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 8-11 ربيع الأول 1429هـ/16-19 مارس 2008م، ص 5.
- 10- دانييل دريزير، "يا عولمي العالم اتحدوا!!"، الكويت: مجلة الثقافة العالمية. العدد (85). نوفمبر 1997م ص 39.
- 11- Kenichi Ohmae, The of The Nation state: The Rise of Regional 1Economic. New York: Free press, 1995.
- 12- Samual Huntington, The Clash of Civilizations and The Remaking of 1World order New York: Simon and Schuster, 1996.



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

- Francis Fukuyama, The End of History and The Last Man. New York: Free press, 1992. -13
- Benyamin Barber, Jihad Vs Mc World. New York: Times Books, 199. -14
- Robert Kaplan, The Emols of The Earth: A journey at The Dawn of The 21st Century. New York: Randon House, 1996 -15
- 16- دانييل درينزير، "ياعولمي العالم اتحدوا"، مرجع سابق، ص 41.
- 17- نفس المرجع، ص 42.
- 18- نفس المرجع، ص 43.
- 19- نفس المرجع، ص 44-45.
- 20- راجع في ذلك: د. أنور عبد الملك، "الحرب ضد المستقبل" الأهرام 2003/2/18م، ص 10، وجور فيدال، "مستولية الإدارة الأمريكية عن 2001/9/11م، .. والعدو من الداخل"، القاهرة: مجلة وجهات نظر. العدد (47). ديسمبر 2002م، ص 16-21، محمد حسنين هيكل، "هذا الإعصار الأمريكي" القاهرة: مجلة وجهات نظر، العدد (51)، أبريل 2003م، ص 4-16.
- 21- راجع: د. علي جمعة محمد، "العولمة وقضايا الفكر الإسلامي"، في كتاب الإسلام والعولمة"، تحرير: محمد إبراهيم مبروك، القاهرة: الدار القومية العربية، 1999م، ص 131 - 132.
- 22- نفس المرجع، ص 133.
- 23- جون جراي، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة، ومكتبة الشروق، 1420هـ/ 2000م، ص 292.
- 24- المرجع السابق، ص 292.
- 25- المرجع السابق، ص 293.
- 26- نفس المرجع، ص 294.
- 27- نفس المرجع، ص 296.
- 28- نفس المرجع، ص 297.
- 29- نفس المرجع، ص 298.
- 30- نفس المرجع، ص 298-299.
- 31- نفس المرجع، ص 300-301.
- 32- نفس المرجع، ص 302.
- 33- نفس المرجع، ص 302.
- 34- نفس المرجع، ص 291.



د. مصطفى دسوقي كسبه

- 35- أمي تشوا، عالم تشتعل فيه النار- كيف يشجع استيراد ديمقراطية السوق على الكراهية الإثنية والاستقرار العالمي، يناير 2003م، مراجعة: حسين ديب، مجلة التسامح - العدد (10) - السنة الثالثة - ربيع 2006م/ 1426هـ، ص 278 - 291 .
- 36- جوزيف ستجلتيز، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنى الريدى، سلسلة الفكر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007م، ص 2 .
- 37- نفس المرجع، ص 332.
- 38- نفس المرجع، ص 12.
- 39- نفس المرجع، ص 328.
- 40- نفس المرجع، ص 330.
- 41- نفس المرجع، ص 33.
- 42- بول بيروخ، «المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي»، ترجمة: حسن بيومى، الكويت: مجلة الثقافة العالمية. العدد (104) يناير - فبراير 2001م.
- 43- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضى صورة من الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تقديم: إسماعيل صبرى عبد الله، سلسلة عالم المعرفة (261)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سبتمبر 2000م، ص 295-296.
- 44- جالبريت، مرجع سابق، ص 330.
- 45- رسم شوميتير الحدود بين أنواع الفكر الاقتصادي:
- أ - النظرية الاقتصادية (التي أسماها التحليل الاقتصادي) التي تصوغ قوانين عامة حاکمة للعلاقات الاقتصادية متبعة خطى مناهج العلوم الطبيعية حتى مرحلة التعبير الرياضى.
- ب - السياسة الاقتصادية، أو الإجراءات التطبيقية المستوحاة من أفكار غالبية في وقتها والمعبرة عن مصالح معينة.
- ج- المذهب الاقتصادي والمحتوى الأيدلوجى الذي يحمل دائماً عنصر التبشير والتحيز.
- 46- المرجع السابق، ص 331.
- 47- د. إسماعيل صبرى عبد الله، في تقديمه لكتاب جالبريت، مرجع سابق، ص 12.
- 48- جالبريت، مرجع سابق، ص 316-317.
- 49- المرجع السابق، ص 326.
- 50- انظر: وقت إعادة التفكير بكل شيء: نظرة عامة على الحالة العالمية، ترجمة: د. إيهاب عبد الرحيم محمد، العنوان الأصلي Time to rethink everything ونشر على عدة حلقات في مجلة New scientist بين شهرى إبريل ومايوم 2002م، والمنشور في مجلة الثقافة العالمية العدد (118) ما ويونيو 2003م، ص 46.
- 51- المؤمنون: 115



المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن

- 52- الشورى: 53
- 53- المرجع السابق، ص47.
- 54- نفس المرجع السابق، ص 48.
- 55- نفس المرجع، ص 49.
- 56- د. حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق ومكتبة الأسرة، 1999م، ص.18
- 57- نفس المرجع ، ص19.
- 58- نفس المرجع، ص 19-20.
- 59- د. حازم الببلاوى، مرجع سابق، ص22.
- 60- راجع في ذلك كلاً من:
- د. حاتم القرشناوى، تمويل التنمية في إطار اقتصاد إسلامي، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، القاهرة: 12-19 إبريل 1986م، نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز الاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر وبنك فيصل المصري.
- د. يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1401هـ - 1981م.
- 61- الجوزية، ابن قيم، الطرق الحكمية، ص3
- 62- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، القاهرة: دار الفجر للتراث 2004م، ص351.
- 63- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص354 .
- 64- مقدمة ابن خلدون، ص353
- 65- د. محمد جلوب فرحان، الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي، مجلة الاجتهاد- العددان (34، 35)- السنة (9)- 1417هـ- 1997م- ص192 .
- 66- الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق ودراسة: رضوان السيد، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلوم العربية، 1997م، ص203.
- 67- الماوردي، تسهيل النظر، ص207.
- 68- الطرطوشي، سراج الملوك، تحقيق: جعفر البياتي، ط1، لندن، 1990م، ص369.
- 69- ابن الحداد، الجوهر النقيس في سياسة الرئيس، تحقيق ودراسة: رضوان السيد، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1983م، ص61-62.
- 70- الماوردي، تسهيل النظر، ص275.
- 71- الماوردي، تسهيل النظر، ص276.